

Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(4)/3  
2 August 2005

ARABIC  
Original: FRENCH

# اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الرابعة

نيروبي، ١٨-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية عملاً بالفقرتين (أ) و(ب)  
من الفقرة ٢ من المادة ٢٢ والمادة ٢٦ من الاتفاقية

استعراض التقرير المتعلق بالتنفيذ المعزز للالتزامات المترتبة على الاتفاقية

مذكرة من الأمانة

## موجز

- ١- يحدد المقرر ٨/م أ-٤ بشأن التعهدات المتصلة بتعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (إعلان بون) التزام الأطراف بتكثيف جهود مكافحة تردي الأراضي بغية معالجة الوضع الخطير السائد في بلدان نامية مختلف متضررة من الجفاف والتصحر وخصوصاً في أفريقيا.
- ٢- وقد بيّن إعلان بون المجالات المواضيعية والقطاعية المعينة التي يعتبرها قطاعات عمل استراتيجية وذات أولوية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (٢٠٠١-٢٠١٠).
- ٣- ووفقاً للمقرر ٤/م أ-٦، وُضع هذا التقرير كي يتاح للأطراف اتخاذ قرار بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالتعهدات الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.
- ٤- واستناداً إلى المعلومات المستنتجة من التقارير التي قدمتها الأطراف المستهدفة في مناطق مختلفة من العالم وأيضاً إلى تقارير المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية، يعرض هذا التقرير في مرحلة أولى مدى التقدم في إكمال برامج العمل الوطنية.

- ٥- ويبيّن تقييم أولي للمجالات المواضيعية والقطاعية المعنية بعد ذلك أهم المكتسبات المحرزة والمعوقات المحدّدة. ويتضح من تحليل التقارير الواردة أن مكافحة التصحر باتت الآن معترفاً بها عالمياً كأولوية من أولويات التنمية.
- ٦- وبالرغم من الصعوبات التي ذكرتها البلدان في التطبيق الفعلي لإعلان بون، فإن جهوداً جبّارة تبذل خاصة في البلدان النامية المتضررة لجعل هذه الأولوية تنعكس في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. غير أنه تجب ملاحظة أن بعض مجالات العمل الاستراتيجية تستحق اهتماماً أكبر.
- ٧- وبعد مضي خمس سنوات على اعتماد إعلان بون، يوصى بتحديد مبادئ توجيهية من أجل تعزيز تنفيذه واقترحت توصيات محددة لإزالة بعض المعوقات الرئيسية التي تحول دون المضي بهمة في تنفيذ التدابير التي وصفت بأنها تحظى بالأولوية.
- ٨- ومن أجل تحقيق الأهداف المحددة في الإعلان على نحو تام، تود الأطراف، بعد انتهاء مناقشتها خلال الدورة السابعة من مؤتمر الأطراف (م أ-٧)، تقرير سبل تكثيف التدخلات في مجالات العمل الاستراتيجية المقررة والاتفاق بشأن المبادئ التوجيهية التي يجب اتباعها آخذة في الاعتبار تفاوت درجات التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية في البلدان الأطراف المتضررة المعنية بذلك.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	٧ - ١ ..... معلومات أساسية
٥	١٦- ٨ ..... مدى التقدم في إكمال برامج العمل الوطنية
١٠	٧٩-١٧ ..... التقييم الأولي للمجالات المواضيعية والقطاعية المحددة
١٠	٣٢-٢٠ .. ألف- الإدارة المستدامة للأراضي، لا سيما المياه والتربة والنباتات في المناطق المتضررة ..
١٢	٣٩-٣٣ ..... باء- استغلال وإدارة المراعي بشكل مستدام
١٣	٤٨-٤٠ ..... جيم- استحداث أساليب ملائمة للإنتاج الزراعي وتربية الماشية
١٤	٥٦-٤٩ ..... دال- استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
١٥	٦٢-٥٧ ..... هاء- مباشرة برامج التحريج وإعادة التحريج وتكثيف برامج حفظ التربة
١٧	٦٨-٦٣ ..... واو- وضع نظم للإنذار المبكر بشأن الأمن الغذائي والتنبؤ بالجفاف
١٧	٧٥-٦٩ ..... زاي- رصد التصحر وتقييمه
١٩	٧٩-٧٦ ..... حاء- ملاحظات واستنتاجات
١٩	٩٨-٨٠ ..... رابعاً- التوجهات الموصى بها لتعزيز تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية والمساهمة في تنفيذها بفعالية
٢٠	٨٨-٨٣ ..... ألف- توفير موارد مالية كبيرة وأشكال أخرى من الدعم للبلدان النامية الأطراف المتضررة
٢١	٨٩ ..... باء- تعزيز حشد أموال جديدة وإضافية
٢١	٩٤-٩٠ ..... جيم- تشجيع حشد الأموال من القطاع الخاص والمصادر غير الحكومية الأخرى
٢٢	٩٨-٩٥ ..... دال- تيسير حصول البلدان الأطراف المتضررة على التكنولوجيات والمعارف والدراية العملية الملائمة
٢٢	١٠٤-٩٩ ..... خامساً- الاستنتاج العام والتوصيات

## أولاً - معلومات أساسية

- ١- يوصي المقرر المتعلق بالتعهدات الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية (المقرر ٨/م أ-٤)، المسمى أيضاً بإعلان بون، باتخاذ تدابير محددة لتكثيف جهود مكافحة تردي الأراضي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (٢٠٠١-٢٠١٠)، بغية معالجة الوضع الخطير السائد في بلدان نامية مختلفة متضررة من الجفاف والتصحر وخصوصاً في أفريقيا.
- ٢- ولتمكين البلدان الأطراف المعنية من إحراز تقدم في هذا المسار، بيّن إعلان بون مجالات عمل استراتيجية في إطار تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وتعلق هذه المجالات ذات الأولوية بما يلي: ١- الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، بما في ذلك المياه والتربة والنباتات في المناطق المتضررة؛ ٢- استغلال وإدارة المراعي بشكل مستدام؛ ٣- استحداث أساليب مستدامة في الإنتاج الزراعي وتربية الماشية؛ ٤- استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ ٥- بدء تنفيذ برامج التحريج/إعادة التحريج وتكثيف برامج حفظ التربة؛ ٦- استحداث نظم إنذار مبكر للأمن الغذائي والتنبؤ بمجالات الجفاف؛ ٧- رصد وتقييم التصحر.
- ٣- ويدعو المقرر ٤/م أ-٦ أيضاً البلدان النامية المتضررة الأطراف وأطرافاً أخرى مذكورة في المرفقات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الإقليمي إلى إدراج مجالات العمل الاستراتيجية المحددة في الإعلان بصورة منهجية في تقاريرها إلى مؤتمر الأطراف حتى تتيح إجراء تقييم أفضل مدى التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية على جميع المستويات.
- ٤- وبالمثل فإن البلدان المتقدمة الأطراف المتضررة والمنظمات الدولية المعنية مدعوة لأن تولي أهمية أكبر لأهداف ومقاصد الاتفاقية في الاستراتيجيات التي تضعها من أجل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المتضررة وأطراف أخرى مذكورة في المرفقات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الإقليمي.
- ٥- وطُلب إلى الأمانة أن تعرض على الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف تقريراً مرحلياً يتعلق بتنفيذ الإعلان المتعلق بالتعهدات الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.
- ٦- وتبعاً للمقرر ٤/م أ-٦، حُررت هذه الوثيقة بالاستناد إلى التقارير التي قدمتها الأطراف من مناطق مختلفة من العالم وكذلك إلى تقارير المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية.
- ٧- ويتلخص النهج المعتمد في تضمين هذا التقرير المعلومات المستفاد من مختلف التقارير الواردة مع إبراز أهم الإنجازات المحرزة والمعوقات المحددة والاتجاهات الرئيسية التي لوحظت في مختلف المناطق المعنية. ولا ينحصر القصد من هذا العمل في استعراض التقدم المحرز في الوفاء بالتعهدات الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية. فهو يتيح أيضاً استعراضاً في نصف المدة يحاول الوقوف على الثغرات واقتراح بعض المخارج التي قد ترغب الأطراف في دراستها أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف، بغية تحديد الخطوط التوجيهية الضرورية في أفق ٢٠٠٦-٢٠١٠.

## ثانياً - مدى التقدم في إكمال برامج العمل الوطنية

٨- باعتماد الإعلان المتعلق بالتعهدات الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، دعت الأطراف البلدان المتضررة التي أخطرت الأمانة بنيتها إعداد برنامج عمل وطني إلى تسريع العملية بغية إكماله قبل نهاية عام ٢٠٠٥ كأجل أقصى.

٩- وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كان وضع البلدان التي فرغت من إعداد برنامج عملها الوطني، حسب كل منطقة، كالتالي:

(أ) في آسيا، أكملت أربعة وعشرون (٢٤) بلداً برامج عملها الوطنية. فيما كانت بلدان آسيا المعنية الأخرى قد بلغت مستويات متفاوتة في إعداد برامج عملها الوطنية. وأشارت أربعة بلدان على الأقل إلى أنها انتهت من العملية الداخلية وإلى أن وثائقها قيد الدرس لدى سلطاتها السياسية المختصة ومن المتوقع أن يتم إقرارها في غضون هذه السنة. أما البلدان الأخرى المتضررة في المنطقة، وهي ستة عشر (١٦) بلداً، فقد شرعت في صياغة برامج عملها الوطنية ولكنها أشارت إلى أنها ستنتهي منها بعد نهاية عام ٢٠٠٥ وذلك، في كثير من الأحيان، بسبب نقص الموارد المالية؛

(ب) في أفريقيا، فرغ ثلاثون (٣٠) بلداً من إعداد برامج عملها الوطنية. وتجدد الإشارة إلى أن تقدماً هاماً قد أحرز في مجموعة أخرى تضم ثلاثة عشر (١٣) بلداً لم تنته بعد من صياغة برامجها. ومن الممكن أن تعتمد هذه البلدان برامج عملها الوطنية قبل نهاية عام ٢٠٠٥. بينما أشارت مجموعة ثالثة تضم عشرة (١٠) بلدان إلى أنها تحتاج إلى مزيد من الوقت للانتهاء من صياغة برامج عملها الوطنية؛

(ج) في شمالي البحر الأبيض المتوسط، أكملت أربعة من جملة البلدان الأحد عشر المتضررة إعداد برامج عملها الوطنية. وأفاد أحد البلدان أنه سيقر برنامج عمله بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. وبلغ بلدان متضرران آخران مرحلة متقدمة من إعداد برنامجيهما وقد ينتهيان من ذلك بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. أما البلدان الأربعة الأخرى المعنية فهي في مرحلة الصياغة ومن المرجح أن تفرغ من هذه العملية بعد انتهاء الأجل؛

(د) في أوروبا الوسطى والشرقية، بلغت البلدان الأطراف المتضررة المعنية مراحل متفاوتة من إكمال برامج عملها الوطنية. وقد أكملت أربعة بلدان برامجها بينما لا تزال بلدان أخرى في مرحلة صياغة هذه الوثيقة المرجعية؛

(هـ) في أمريكا اللاتينية والكاربي، فرغ سبعة عشر (١٧) بلداً من إعداد برامج عملها الوطنية بينما سجل ستة عشر (١٦) بلداً آخر تقدماً جيداً في صياغة برامجها. وبلغت سبعة (٧) من بلدان الفئة الثانية مرحلة متقدمة ويرجح أن تكمل برامج عملها الوطنية بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. فيما أفادت البلدان التسعة (٩) الأخرى أنها ستحتاج إلى المزيد من الوقت.

التقدم المحرز في إكمال برامج العمل الوطنية بحلول  
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

أفريقيا			
البلد	تاريخ التصديق على/الانضمام إلى اتفاقية مكافحة التصحر	تاريخ إكمال برنامج العمل الوطني	
١	الجزائر	١٩٩٦/٥/٢٢	٢٠٠٣/١٢
٢	بنن	١٩٩٦/٨/٢٧	١٩٩٩/١١
٣	بور كينا فاسو	١٩٩٦/١/٢٦	١٩٩٩/٧
٤	الرأس الأخضر	١٩٩٥/٥/٨	١٩٩٨/٣
٥	جيبوتي	١٩٩٧/٦/١٢	٢٠٠١/٦
٦	إريتريا	١٩٩٦/٨/١٤	٢٠٠١/٩
٧	إثيوبيا	١٩٩٧/٦/٢٧	١٩٩٨/١١
٨	غامبيا	١٩٩٦/٦/١١	٢٠٠٠/٩
٩	غانا	١٩٩٦/١٢/٢٧	٢٠٠٢/٢
١٠	كينيا	١٩٩٧/٦/٢٤	٢٠٠٢/٢
١١	ليسوتو	١٩٩٥/٩/١٢	١٩٩٩/١
١٢	مدغشقر	١٩٩٧/٦/٢٥	٢٠٠١/١١
١٣	مالاوي	١٩٩٦/٦/١٣	٢٠٠١/٣
١٤	مالي	١٩٩٥/١٠/٣١	١٩٩٨/٥
١٥	المغرب	١٩٩٦/١١/١٢	٢٠٠١/٦
١٦	موريتانيا	١٩٩٦/٨/٧	٢٠٠٢/٧
١٧	موزامبيق	١٩٩٧/٣/١٣	٢٠٠٢/٥
١٨	ناميبيا	١٩٩٧/٥/١٦	١٩٩٤/٧
١٩	النيجر	١٩٩٦/١/١٩	٢٠٠٠/٩
٢٠	نيجيريا	١٩٩٧/٧/٨	٢٠٠٠/٨
٢١	السنغال	١٩٩٥/٧/٢٦	١٩٩٨/٨
٢٢	السودان	١٩٩٥/١١/٢٤	٢٠٠٠/٤
٢٣	سوازيلند	١٩٩٦/١٠/٧	٢٠٠٠/٧
٢٤	تنزانيا	١٩٩٧/٦/١٩	١٩٩٩/٨
٢٥	تشاد	١٩٩٦/٩/٢٧	٢٠٠٠/٤
٢٦	توغو	١٩٩٥/١٠/٤	٢٠٠١/١٢
٢٧	تونس	١٩٩٥/١٠/١١	١٩٩٨/٦
٢٨	أوغندا	١٩٩٧/٦/٢٥	١٩٩٩/١٠
٢٩	زامبيا	١٩٩٦/٩/١٩	٢٠٠٢/٢
٣٠	زمبابوي	١٩٩٧/٩/٢٣	١٩٩٨/٢

آسيا			
تاريخ إكمال برنامج العمل الوطني	تاريخ التصديق على الانضمام إلى اتفاقية مكافحة التصحر	البلد	
٢٠٠٥/٣	١٩٩٧/٦/٢٥	المملكة العربية السعودية	١
١٩٩٦/٥	١٩٩٧/٢/١٨	الصين	٢
٢٠٠٣/١٢	١٩٩٨/١٠/٢١	الإمارات العربية المتحدة	٣
٢٠٠١/٩	١٩٩٦/١٢/١٧	الهند	٤
٢٠٠٢/١١	١٩٩٨/٨/٣١	إندونيسيا	٥
٢٠٠٥/٤	١٩٩٧/٤/٢٩	إيران (جمهورية - الإسلامية)	٦
٢٠٠٢/١	١٩٩٧/٧/٩	كازاخستان	٧
٢٠٠٠/١٢	١٩٩٧/٩/١٩	قيرغيزستان	٨
٢٠٠٣/٦	١٩٩٦/٥/١٦	لبنان	٩
١٩٩٦/٧	١٩٩٦/٩/٣	منغوليا	١٠
٢٠٠٤/١٠	١٩٩٧/١/٢	ميانمار	١١
٢٠٠٢/١١	١٩٩٦/١٠/١٥	نيبال	١٢
١٩٩٩/٨	١٩٩٥/١٠/٣١	أوزبكستان	١٣
٢٠٠٠/٩	١٩٩٧/٢/٢٤	باكستان	١٤
٢٠٠٥/١	١٩٩٩/٦/١٥	بالاو	١٥
٢٠٠٤/٨	٢٠٠٠/٢/١٠	الفلبين	١٦
٢٠٠٢/٥	١٩٩٧/٦/١٠	الجمهورية العربية السورية	١٧
١٩٩٩/٩	١٩٩٦/٩/٢٠	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٨
٢٠٠٢/١١	١٩٩٨/١٢/٩	سري لانكا	١٩
٢٠٠١/١٢	١٩٩٧/٧/١٦	طاجيكستان	٢٠
٢٠٠٤/٣	٢٠٠١/٣/٧	تايلند	٢١
١٩٩٧/٨	١٩٩٦/٩/١٨	تركمانيستان	٢٢
٢٠٠٢/١٠	١٩٩٨/٨/٢٥	فيت نام	٢٣
٢٠٠٠/١١	١٩٩٧/١/١٤	اليمن	٢٤

أمريكا اللاتينية والكاريبى			
البلد	تاريخ التصديق على/ الانضمام إلى اتفاقية مكافحة التصحر	تاريخ إكمال برنامج العمل الوطني	
١	الأرجنتين	١٩٩٧/١/٦	١٩٩٦/١١
٢	بوليفيا	١٩٩٦/٨/١	١٩٩٦/١١
٣	البرازيل	١٩٩٧/٦/٢٥	٢٠٠٤
٤	شيلي	١٩٩٧/١١/١١	١٩٩٧/٧
٥	كولومبيا	١٩٩٩/٦/٨	٢٠٠٥/٢
٦	كوستاريكا	١٩٩٨/١/٥	٢٠٠٤/٥
٧	كوبا	١٩٩٧/٣/١٣	٢٠٠٠/١١
٨	السلفادور	١٩٩٥/٩/٦	٢٠٠٣
٩	إكوادور	١٩٩٥/٩/٦	٢٠٠٣/١١
١٠	غواتيمالا	١٩٩٨/٩/١٠	٢٠٠١/١١
١١	هندوراس	١٩٩٧/٦/٢٥	٢٠٠٥/٧
١٢	المكسيك	١٩٩٥/٤/٣	١٩٩٧
١٣	نيكاراغوا	١٩٩٨/٢/١٧	٢٠٠١/١١
١٤	بنما	١٩٩٦/٤/٤	٢٠٠٥/١
١٥	باراغواي	١٩٩٧/١/١٥	٢٠٠٣/١١
١٦	بيرو	١٩٩٥/١١/٩	٢٠٠١/٧
١٧	فنزويلا	١٩٩٨/٦/٢٩	٢٠٠٤/٨

أوروبا			
البلد	تاريخ التصديق على/ الانضمام إلى اتفاقية مكافحة التصحر	تاريخ إكمال برنامج العمل الوطني	
١	أرمينيا	١٩٩٧/٧/٢	٢٠٠٢/٣
٢	جورجيا	١٩٩٩/٧/٢٣	٢٠٠٣/٤
٣	اليونان	١٩٩٧/٥/٥	٢٠٠١/٧
٤	إيطاليا	١٩٩٧/٦/٢٣	٢٠٠٠/٢
٥	البرتغال	١٩٩٦/٤/١	١٩٩٩/٦
٦	جمهورية مولدوفا	١٩٩٩/٣/١٠	٢٠٠٠/٤
٧	رومانيا	١٩٩٨/٨/١٩	٢٠٠٠/١٢
٨	تركيا	١٩٩٨/٣/٣١	٢٠٠٥/٣

١٠- يتجلى أول درس يجب استخلاصه من التقدم المحرز في إكمال برامج العمل الوطنية في ضرورة صياغة برامج العمل اعتماداً على الطريقة المنهجية الرامية إلى تشجيع مكافحة التصحر عن طريق إدماجه في سياق أوسع يحقق الانسجام بين جميع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية.



١١- من وجهة النظر هذه، بذل جهد كبير جداً في أمريكا اللاتينية والكاربي في سبيل تكييف برامج العمل الوطنية مع استراتيجيات مكافحة الفقر في البلدان التي لديها أطر تخطيط ماثلة كيوليفيا، مثلاً. وفي حالات أخرى، انصب الجهد على إدماج برنامج العمل الوطني في السياسات البيئية والاجتماعية المتبعة حالياً.

١٢- وفي آسيا، تنفذ برامج العمل الوطنية بالتأزر مع استراتيجيات التنمية المستدامة التي تعد وسيلة لا غنى عنها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الشروط الأخرى المذكورة مد جسور للربط بين برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية بغية إعطاء الزخم لتدابير مكافحة التصحر على مختلف مستويات العمل.

١٣- ولا تملك معظم البلدان الموجودة على الساحل الشمالي من البحر الأبيض المتوسط تشريعات خاصة بمكافحة التصحر. وبالتالي، فإن هيئات التنسيق تستند إلى الإطار القانوني القائم عندما تحاول تطبيق منهج متكامل لمكافحة تدهور الأراضي. وفي هذا السياق، ينظر إلى المبادئ التوجيهية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بوصفها مصدراً يثري برامج العمل الوطنية. ويصح هذا الأمر بالخصوص على المبدأ التوجيهي الإطاري في مجال المياه والسياسة الزراعية المشتركة.

١٤- وفي أوروبا الوسطى والشرقية، تعزز البلدان جعل برامج العمل الوطنية جزءاً لا يتجزأ من سياساتها الوطنية البعيدة المدى في مجال حماية البيئة والتنمية الاقتصادية. ويرى عدد من بلدان المنطقة أنه من الحيوي وضع آليات تربط بين برامج العمل الوطنية والسياسات القطاعية المتبعة في ميادين الزراعة والغابات وإدارة موارد المياه والطاقة وتخطيط استخدام الأراضي. فبرامج العمل الوطنية تفحص حال البيئة في المنطقة المتضررة من تدهور الأراضي وتعتمد على نتائج الأبحاث العلمية وعمليات التقييم المنجزة للوقوف على أولويات العمل. كما يُنظر إلى عملية اتفاقية مكافحة التصحر بوصفها فرصة لتطوير التعاون الإقليمي والدولي خاصة في مجالات البحث العلمي وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا والتدريب.

١٥- وفي أفريقيا، يشكل إدماج برامج العمل الوطنية في التخطيط الاقتصادي الكلي رهاناً هاماً. فالكل يقر بضرورة تشجيع إنشاء رابط وثيق بين برامج العمل الوطنية واستراتيجيات مكافحة الفقر التي تمثل في الوقت الحاضر العمود الفقري لجهود التنمية. ويلاحظ أن آليات التنسيق بين مختلف السياسات القطاعية في العديد من البلدان ما تزال محدودة نوعاً ما. وعلاوة على ذلك، ليس ثمة تنسيق دائم بين المبادئ التوجيهية التي تضعها السياسات الوطنية لمكافحة التصحر وبين أهداف التدخلات على الصعيد المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر التدخلات عموماً إلى رؤية واضحة. وهذا التقييد الذي يطال إدارة البرامج الجاري تنفيذها ومراقبة الاستثمارات التي حشدت لمكافحة التصحر يؤدي إلى عمليات تخطيط قطاعية ليست دائماً قادرة على تحقيق استفادة حقيقية من القدرة المتوفرة.

١٦- عموماً، من المهم للغاية إدماج برامج العمل الوطنية في السياسة الاقتصادية الكلية بغية ضمان زيادة فعالية برامج مكافحة التصحر وتدهور الأراضي. وتشدد التقارير على هذه الضرورة غير أنها لا تصف دائماً الوسائل والإمكانات التي يجب استخدامها لإنشاء رابط وثيق بين برامج العمل الوطنية هذه وسياسات واستراتيجيات التنمية الأخرى.

## ثالثاً- التقييم الأولي للمجالات المواضيعية والقطاعية المحددة

١٧- حدد إعلان بون مجالات مواضيعية وقطاعية بعينها اعتبرها مجالات عمل استراتيجية ذات أولوية خلال العقد ٢٠٠١ - ٢٠١٠. ونظرا لاختلاف الأوضاع السائدة في مناطق مختلفة من العالم ولخطورة تردي الأراضي والتصحر، فقد أُحرزت درجات متفاوتة من التقدم في مجالات العمل الاستراتيجية. ويتزع كل بلد، حسب إدراكه للتحديات التي يمثلها التصحر/تردي الأراضي، إلى تكريس جهوده لعدد محدود نوعا ما من المجالات التي حددها إعلان بون.

١٨- ويبدو أن خيارات الاستثمار في المجالات المواضيعية، في معظم البلدان التي أشار إليها الإعلان، يميلها استخدام عقلائي للموارد المالية المتاحة والأمل في أن تعود الأهداف المتوخاة بالنفع المباشر على أكثر السكان تضرراً.

١٩- ويشكل اعتماد منهج متكرر وقائم على المشاركة، في إطار تقييم مستوى إنجاز الالتزامات الواردة في إعلان بون، مصدر قلق كبير. فإشراك السكان، مثلما أشار إلى ذلك تقرير منظمة الأغذية والزراعة، في عمليات التقييم الدورية هذه يكتسي أهمية بالغة حيث إنه يضمن دعمهم والتزامهم بأن يكفل لهم السيطرة على عمليات اتخاذ القرار واستخدام الموارد المالية التي تُحشد لدعم مبادرات مكافحة التصحر.

### ألف- الإدارة المستدامة للأراضي، لا سيما المياه والتربة والنباتات في المناطق المتضررة

٢٠- في أفريقيا، تركز المبادرات الجاري تنفيذها من أجل استصلاح الأراضي المتردية على إعادة التحريج وحفظ التربة والإدارة المتكاملة للموارد المائية. وتنطوي هذه التدابير على مجموعة متنوعة من الطرائق رغم أنها جميعا تتناول الاهتمامات المشتركة بخلق ظروف ترمي إلى تمكين الموارد الطبيعية المنتجة من التجدد.

٢١- وقد مكن إعداد برامج العمل الوطنية بعض البلدان من الاستفادة من درايتهم بالموارد الطبيعية عن طريق الجمع بين بارامترات التحليل الفيزيائي الإحيائي والاقتصادي - الاجتماعي. وقد مكن هذا العمل من الوقوف على مشاكل رئيسة تنشأ في نظم إيكولوجية متنوعة وممكن من قياس مدى حدتها ومن التفكير في حلول مناسبة.

٢٢- وقالت لجنة الاتحاد الإفريقي في تقريرها إنها ملتزمة، في إطار برنامج عملها للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٧، بتشجيع أنشطة إدارة الموارد المائية المقتسمة من أجل تنمية الزراعة وحماية البيئة. وستنفذ هذه الأنشطة في إطار شراكة مع هيئات التكامل الإقليمي وبالخصوص مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية (اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، واتحاد المغرب العربي، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا).

٢٣- وعلى الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، لوحظ أن صناع القرار، في حالات عديدة، لا ينظرون دائما إلى مكافحة التصحر باعتبارها أولوية وطنية. وفي بعض البلدان التي أصابها التصحر، لا يأت أحد على ذكر ترتيبات وُضعت أو تدابير أُتخذت من أجل ضمان أخذ مجالات عمل استراتيجية كاستخدام الأراضي بعين الاعتبار. ومن جهة أخرى، يتم التأكيد بشكل خاص على تنظيم الحيز المكاني.

٢٤- في آسيا، وبسبب استعمال أراضٍ معرضة للتريدي، صار من الأصعب تحقيق توازن بين أساليب إدارة الحيز المكاني التقليدية وبين استراتيجيات تشجيع الزراعة العالية الإنتاجية. والقرار الذي اتخذته بعض البلدان لثني الناس عن حياة الترحال وعن التنقل بحثاً عن الكلاً وعن استغلال بعض المراعي قد أدى إلى زيادة الاعتماد على أسلوب الحياة المرتكز على الزراعة والتوطن. وقد صعّد هذا من الضغط على الوسط الطبيعي وضاعف من مخاطر تربي الأراضى.

٢٥- كما يلاحظ أن الاستراتيجيات التي سيتم وضعها، في سياق دينامية سكانية متواصلة لا تهدأ في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، يجب أن تضع في الاعتبار سمات الأراضى التي يمكن استغلالها على نحو مستدام للحفاظ على أساليب حياة السكان وسبل كسب العيش. لكن، تبين أن ثمة إمكانيات لتلبية احتياجات السكان في المناطق القاحلة شريطة أن تُحفظ للأراضى درجة من الخصوبة ولو كانت قليلة.

٢٦- ويرتبط أحد أهم التغييرات الإيجابية التي لوحظت في آسيا، مثلاً، بمشاركة أكبر للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الإصلاحات العقارية التي بدأت وفي الأنشطة التي تنفذ في المناطق الريفية. ويعد تعزيز عملية المشاركة في هذا المجال ذخراً هاماً في سياق تحظى فيه اتفاقية مكافحة التصحر بالاعتراف كإطار ملائم لتشجيع التنمية المستدامة.

٢٧- وفي أوروبا الوسطى والشرقية، تنفذ أنشطة حفظ التربة اعتماداً على مبادرات تركز أساساً على مكافحة تربية التربة وإدارة خصوبة الأراضى وحفظ المياه. كما يلاحظ استعمال وسائل اقتصادية ومالية للحث على إدارة عقلانية للموارد الطبيعية.

٢٨- وتشير منظمة الأغذية والزراعة في تقريرها إلى أن استصلاح الأراضى المتردية معركة طويلة الأجل تتطلب خلق إطار سياسي ومؤسسي مناسب قادر على ضمان دعم ومشاركة المزارعين ومربي الماشية وعمال الغابات وغيرهم من مستخدمي الأراضى. وأضافت المنظمة أن استراتيجيات التدخل يجب أن تبني على معرفة عميقة بالنظم الإيكولوجية وبالتفاعلات بين العوامل الأحيائية الفيزيائية والاقتصادية - الاجتماعية.

٢٩- ويجب أن تؤدي عملية اتفاقية مكافحة التصحر إلى التوفيق بين الاحتياجات الفورية للسكان ومتطلبات المحافظة على الاستدامة على المدى البعيد. بعبارة أخرى، إن التدابير المراد بها زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني يجب أن تنسجم مع حماية مصدر تلك الموارد.

٣٠- وقالت منظمة الأغذية والزراعة في تقريرها إنها تعمل حالياً على تشجيع أنشطة إعادة التحريج عن طريق دعم صياغة وتنفيذ سياسات حرجية واعتماد أدوات لإدارة الموارد الطبيعية<sup>(١)</sup>، وتطوير التعاون الإقليمي والدولي وتنسيق التدخلات. وتعتمد استراتيجيتها في التدخل على: ١- وضع مقاييس مرجعية فنية؛ ٢- وضع مبادرات بالتعاون مع شركاء آخرين؛ ٣- إدارة برامج قابلة للتنفيذ ترمي إلى تشجيع نظم زراعية مستدامة وإلى ضمان تطوير الطاقة الأحيائية.

---

(١) طوّرت أدوات مختلفة على الصعيد المحلي لتشجيع إشراك جميع من يستخدمون المورد نفسه في عمليات اتخاذ القرار. ومن ثم فإنه بإمكان الاتفاقات المحلية التي يجري اختبارها حالياً في الميدان أن تضمن تحقيق قدر أكبر من الإنصاف والإشراك في الوصول إلى الموارد الطبيعية.

٣١- وشدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقريره على تنظيم حلقات عمل تدريبية إقليمية بغية مساعدة البلدان على الاستفادة بشكل أفضل من نُهج مرفق البيئة العالمية فيما يخص الإدارة المستدامة للأراضي. وحضر حلقات العمل هذه ٤٠٠ شخص من ١٣٠ بلدا (جهات الوصل التشغيلية القطرية لمرفق البيئة العالمية والمنسقون الإقليميون للمرفق والمنظمات غير الحكومية المعتمدة وجهات الوصل الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر وممثلو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية). وساعد التدريب المقدم في تيسير إعداد مشاريع ضمن برنامج مرفق البيئة العالمية التشغيلي ١٥.

٣٢- قال الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في تقريره إن الغرض من جهوده هو الترويج لنهج يستند إلى النظام الإيكولوجي من أجل خلق دينامية لإدارة الأراضي والموارد المائية وجميع الموارد الحية إدارة متكاملة. ويأخذ مثل هذا النهج في الحسبان مصادر القلق ذات الأولوية الخاصة بتحسين ظروف عيش السكان الذين يرتكز بقاؤهم مباشرة بالمنتجات والخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية التي يعيشون فيها. ومن المنظور العملي، تشمل الأنشطة المنفذة ١٠ حفظ الموارد عبر الحدود و٢٠ الإدارة الجماعية للموارد الطبيعية في غرب أفريقيا وشرقها أساساً.

#### باء- استغلال وإدارة المراعي بشكل مستدام

٣٣- في أماكن عديدة من العالم حيث تُستخدم نُظم موسعة لتربية المواشي، يبدو أن لا غنى عن خلق الظروف المواتية لنشوء تدريجي للحق في المرعى في سياق يعد فيه عدم وجود قانون خاص لاستخدام أراضي الرعي عقبة رئيسية. وتشير بلاغات عديدة إلى أن الظروف التي يتم فيها استخدام أراضي الرعي ما تزال تحكمها طائفة من المواد الواردة في قوانين متنوعة خاصة بالأراضي والغابات، وهي مواد تميل عموماً إلى تقييد وصول مربّي المواشي إلى الموارد الطبيعية.

٣٤- وفي بعض البلدان، جاءت الإصلاحات المتعلقة بأراضي الرعي نتيجة لتغير السياق المؤسسي للتنمية. وبالنظر إلى اختلاف النتائج التي وصلت إليها التجارب في مجال تربية المواشي في مراعي خاصة والتحكم في الكثافة الحيوانية، فإن هذه الإصلاحات العقارية قد أعادت مسألة إنعاش الرعي إلى دائرة الضوء. وقد صاغ الباحثون ومنظمات المجتمع المدني، في هذا الصدد، حججاً مقنعة لصالح إنشاء نُظم أكثر عدلاً للوصول إلى الموارد الطبيعية بما في ذلك لفائدة مربّي الماشية. وقد استحدثت التشريعات الجديدة المتعلقة بالرعي أموراً مهمة ترتبط خصوصاً بما يلي: ١٠ المحافظة على التنقل بحثاً عن الكأ الذي يعتبر ضرورياً لتشغيل النظم الموسعة لتربية المواشي و٢٠ الإمكانية المتاحة لمربي الماشية للوصول إلى موارد استراتيجية لتطوير أنشطتهم الإنتاجية.

٣٥- غير أن هذه الأمور المستحدثة لا ينبغي أن تخفي حقيقة أن موائيق أو قوانين الرعي ما تزال تنطوي على أوجه لبس وعلى نواقص من شأنها أن تبقى الرعي في وضع مهمش دائم وأن تزيد من حدة التزايدات بين مختلف المجموعات المستخدمة للحيز المكاني. ففي العديد من البلدان الأفريقية، نقلت القوانين القطاعية المتعلقة بتربية الماشية مسؤولية إدارة الموارد الطبيعية إلى المجتمعات المشتغلة بالرعي لكن دون أن تمنحها أية سلطة حقيقية لاتخاذ القرار. علاوة على ذلك، ما يزال دعم مربّي الماشية لتلك الإصلاحات محدوداً لأنهم لا يدركون دائماً الرهانات التي تنطوي عليها. فينبغي، والحالة هذه، الاهتمام بالنهج التي تمكن مربّي الماشية من ١٠ إدراك رهانات إصلاح القوانين العقارية وتبعاتها على نحو أفضل؛ ٢٠ تقديم اقتراحات تتعلق بشروط إشراكهم في عملية متواصلة لتطبيق اللامركزية؛ ٣٠ تحديد وجهات نظر مستقلة فيما يخص المسائل المتعلقة بتطوير تربية الماشية؛ ٤٠ تحسين مهاراتهم في مجالات توقع سياسات تربية الماشية والتفاوض بشأنها والتخطيط لها وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٣٦- وفي آسيا، أفادت العديد من الدول بأنها تملك مساحات شاسعة من المراعي تمارس فيها المجتمعات المحلية تربية المواشي بالأساليب التقليدية معتمدة في ذلك على أعراف حيازة الأراضي أكثر من اعتمادها على القوانين العصرية. وفي بعض بلدان المنطقة، تبذل جهود لإيجاد بيئة سياسية تمكن من تعزيز تنوع الأنظمة الإيكولوجية. وفي بعض الحالات، أسفرت الإصلاحات التي أجريت عن نتائج متفاوتة ويعود السبب في ذلك أساسا إلى استمرار ممارسات رعوية غير مستدامة. وفي بعض بلدان وسط آسيا، أدت السياسات الزراعية التي تشجع الزراعة الشديدة الاعتماد على الآلات والعالية التصنيع إلى الإفراط في الرعي في المراعي التي توجد بها كثافة حيوانية مرتفعة.

٣٧- وفي مواجهة هذه المعوقات، اعتمدت معظم البلدان الآسيوية مجموعة متنوعة من المبادرات التي يراد بها تحسين مستويات المعيشة في الوسط الرعوي عبر تنويع الأنشطة وتشجيع القروض الصغيرة ودعم التزويد بالخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة تحسين البنى الأساسية الضرورية ووضع خطط تحفيزية الغاية منها تشجيع مربي الماشية على تقليص حجم قطعانهم.

٣٨- وفي أوروبا الوسطى والشرقية، تدرج إدارة واستغلال المراعي بصورة مستدامة ضمن الأنشطة الهامة. ولهذا الاختيار ما يبرره خاصة أن الإفراط في الرعي يمثل مشكلة خطيرة بسبب الارتفاع الكبير في الكثافة الحيوانية.

٣٩- وفي شمالي البحر الأبيض المتوسط، تستقى المعلومات المتعلقة باستغلال المراعي من عدة مشاريع بحثية جارية في المنطقة. وتعنى هذه المشاريع، من بين جملة أمور أخرى، بما يلي: ١- تقييم حالة المراعي استنادا إلى بيانات السواتل؛ ٢- الوقوف على العوامل المادية والاجتماعية - الاقتصادية المؤثرة في عملية تردي الأراضي؛ ٣- وضع سيناريوهات لإدارة المراعي؛ ٤- تطوير تقنيات حفظ التربة. كما يسلط الضوء أيضاً على التزام بلدان عديدة في المنطقة بتطوير التعاون وتبادل المعلومات بشأن رصد الكثافة الحيوانية وإدارة المراعي بقصد إنشاء شبكات علمية واكتساب التكنولوجيا المناسبة وتحسين دراية ومهارات المؤسسات والجهات الفاعلة المعنية بمكافحة التصحر.

#### جيم - استحداث أساليب ملائمة للإنتاج الزراعي وتربية الماشية

٤٠- في البلدان الأفريقية والأمريكية اللاتينية والآسيوية، تأخذ المناقشات الجارية التي تتناول توجهات السياسة الزراعية بعين الاعتبار حالة المزارع العائلية الصغيرة التي تواجه أخطارا مناخية قد تكون بالغة الأثر لا سيما أن الأنشطة الزراعية تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية التي ليس من الأكيد دائما أنها متجددة.

٤١- وتعرض تقارير عديدة التقدم المحرز في تحسين تقنيات الزراعة. وليست الغاية من جهود البحث هي رفع إنتاجية نظم المحاصيل فقط بل ضمان استدامة الزراعة أيضاً.

٤٢- وفي هذا الصدد، تولى عناية خاصة لتقنيات الري واستصلاح التربة. وتحاول بعض البلدان أيضا تطوير البستنة والحراثة الزراعية. بينما تجري بلدان أخرى تجارب لتحسين إنتاجية المنتجات الحرجية ونوعيتها.

٤٣- أفادت اليونسكو بأن نشاطاتها تركز على العلوم والتربية وتعزيز المهارات في هذا الميدان بالذات. ففي عام ٢٠٠٤، شرعت المنظمة في تنفيذ مشروع من أجل الإدارة المستدامة للمناطق القاحلة المهمشة في شمال أفريقيا وفي آسيا. ويدعم هذا المشروع الأبحاث التطبيقية والتدريب وتبادل المعلومات بين البلدان المشاركة مع تشجيع

استغلال التقنيات والممارسات المعتمدة على الدراية المحلية وتطوير علاقات التعاون بين حائزي حقوق ملكية الأراضي ومربي الماشية وغيرهم من مستعملي الحيز المكاني.

٤٤ - وفي بلدان نامية متضررة أخرى، تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه الأنظمة السائدة في الزراعة وتربية المواشي في ضرورة تحسين وتحديث بنى الإنتاج الصغيرة وفي ضمان حيازة الأراضي وفي الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وفي أولوية أنشطة تحقيق الأمن الغذائي.

٤٥ - ويزيد إنشاء بيئة تنافسية للحصول على عوامل الإنتاج من التفاوت الطبقي في الأرياف ويخلق ثنائية في الزراعة تتمثل في وجود نمطين هما نُظْم زراعة عصرية تنافسية توجّه قصراً نحو السوق وزراعة أسرية للكفاف تضم الغالبية العظمى من العاملين في الأراضي. وينبغي الانتباه إلى تبعات كل من هذين النمطين الزراعيين فيما يتعلق بالنُظْم الإيكولوجية شبه القاحلة والجافة شبه الرطبة. وتتطلب الفعالية الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي، اللذان يشكّلان معيارين أساسيين في جميع مراحل وضع أية سياسة، أن يوضع في الاعتبار الوزن النسبي الذي تتمتع به نُظْم الإنتاج المتنوعة التي تكونها.

٤٦ - وفي العديد من البلدان النامية، لوحظ أن النقص في إنتاج الأغذية يزيد من تفاقم التزاعات ذات الصلة بالحصول على الموارد الطبيعية لا سيما الأراضي الخصبة التي ما انفكت تزداد ندرة. ولمعالجة هذا الوضع، أفاد عدد من البلدان أنه قد تم تعزيز سياسات تشجيع المزارع التجارية والحراثة الزراعية وإنشاء مصارف الحبوب. كما إنها تسعى إلى تشجيع الأبحاث الزراعية كوسيلة لخلق الظروف الكفيلة بتحسين أنظمة الإنتاج. ويجري تنفيذ المزيد من المبادرات المحددة الأهداف في بعض البلدان بغية تطوير أصناف تقليدية من الحبوب وأصناف أخرى من النباتات ملائمة للجفاف وللظروف الخاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

٤٧ - وفي أمريكا اللاتينية والكاربي، مكنت أنشطة عديدة في مجال البحث والتطوير من اكتساب قدر من الخبرة في مجالات تطبيق التكنولوجيات البديلة وتعزيز المعارف المحلية. ولكن المعلومات المستخلصة من تلك التجارب ستكون أفيد لو استُغلت وجعلت في متناول الجميع. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي التشديد على ضرورة تطوير قنوات تبادل المعلومات بين مراكز التنسيق الوطنية. وهناك بالفعل أكاديميات ومراكز أبحاث في المنطقة متخصصة في دراسة المناطق القاحلة وإدارة الموارد المائية. غير أن عمل هذه المؤسسات لا صلة له بالهيئات المسؤولة عن العملية على الصعيد الوطني إلا في حالات قليلة.

٤٨ - والتقدم باتجاه نظام مستدام للإنتاج الزراعي يتلاءم مع الظروف الطبيعية للبيئة الأحيائية الفيزيائية هو الطريقة المثالية لإعطاء زخم جديد لهذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الريفي في معظم البلدان المتضررة من الجفاف.

#### دال- استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٤٩ - في مناطق متعددة من العالم، تكتسي الرهانات المتعلقة بالطاقة أهمية كبرى لا سيما أن الأسر المعيشية تعتمد على الخشب في استهلاكها للطاقة. ففي العديد من البلدان الآسيوية، على سبيل المثال، قيل إن الحطب مصدر ما يزيد عن ثلاثة أرباع الإمداد بالطاقة.

٥٠ - وفي المجتمعات الريفية الأفريقية، تشكل الموارد الخشبية أيضا عماد الاستهلاك المنزلي من الطاقة. إلا أن تقارير قطرية عديدة تشير إلى تمتع الطاقات المتجددة بإمكانيات هائلة رغم أنها لم تُستغل بعد على النحو الأمثل.

٥١ - وكقاعدة عامة، يتسم وضع الطاقة في البلدان الأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية والكاريبية الأكثر تضررا من التصحر بتفاوت كبير بين الموارد الخشبية ومصادر الطاقة المتاحة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والمنزلية للقطاعات الريفية.

٥٢ - وإن النقص في توفر الطاقة، لا سيما في الوسط الريفي، يحد من تطور الأنشطة الريفية ويزيد من حدة عملية التصحر في آن معا. والواقع أن الاعتماد على الكتلة الحيوية الخشبية يؤدي إلى قطع الغطاء النباتي لسد الاحتياجات المنزلية من الطاقة ما يسرّع عملية إزالة الأحراج وتردي الأراضي.

٥٣ - فيما يخص المنطقة الأفريقية، يلاحظ مع ذلك أن جهودا كبيرة تبذل من أجل تشجيع مصادر الطاقة المتجددة (تطوير النظم الكهربائية الضوئية وحلول بديلة عن النفط) والمواقف المحسنة وكلها عوامل تساعد على تقليص استغلال الوقود الحطبي.

٥٤ - وفي أمريكا اللاتينية والكاريبية، أفادت بعض مؤسسات الإدماج، كاللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبية، بأنها تدعم بلدان المنطقة لتمكينها من فحص حال قطاع الطاقة وتحديد مبادئ توجيهية للسياسات من أجل تشجيع الإصلاحات. وتكتسي مسألة المبادئ التوجيهية للسياسات أهمية كبيرة في وقت يزداد فيه التزام البلدان بإجراء إصلاحات في قطاع الطاقة.

٥٥ - وفي الواقع العملي، لم تحقق الإصلاحات التي أُجريت حتى الآن في قطاع الطاقة المتجددة النتائج المتوقعة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا، كما في بعض مناطق أمريكا اللاتينية والكاريبية، تظل أشد فئات السكان فقراً مقصية من الحصول على خدمات الطاقة وثمة اتجاه نحو زيادة اعتمادها على الكتلة الحيوية.

٥٦ - ويتساءل بعض الباحثين والخبراء ومنظمات المجتمع المدني عن الاتجاهات الذي أخذتها هذه الإصلاحات المتعلقة بالطاقة. وهم قلقون إزاء كون الإصلاحات موجهة نحو السوق ومركزة على زيادة المددود وعلى تقليص دور السلطات العامة التي تتمتع عن وضع برامج تدعم حصول شريحة أوسع من السكان على خدمات الطاقة.

#### هاء- مباشرة برامج التحريج وإعادة التحريج وتكثيف برامج حفظ التربة

٥٧ - قامت الجهود التي بذلتها بلدان آسيا بوجه خاص على إيجاد بيئة مؤسسية وسياسية مؤاتية، وكذلك على اعتماد نهج شاملة ومتكاملة لإدارة موارد الغابات مع مراعاة الشواغل المتصلة بحفظ التربة. واستطاعت هذه البلدان أن تدفع بقوة برامج إعادة التحريج الكثيفة الاستخدام لزيد العاملة في المناطق الجافة.

٥٨ - ومن أصل عشرة بلدان تنصدر القائمة من حيث إعادة التحريج على الصعيد العالمي، هناك خمسة تنتمي إلى المنطقة (إندونيسيا وتايلند والصين والهند واليابان). ففي إندونيسيا تتركز الجهود على إغناء الغابات الطبيعية

المتدهورة ولا تساهم فيها سلطات الدولة فحسب، بل الشركات الخاصة أيضاً. أما الصين فوضعت نظاماً للتعويض لمكافأة الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الريفية في مجال التشجير وحماية أو إدارة الغابات الجماعية.

٥٩ - واعتُبر نجاح برامج إعادة التحريج بأنه يقوم في معظمه على إصلاح السياسات البيئية. وقد ساعد هذا الإصلاح على إيجاد بيئة ملائمة. وتعود النتائج الجيدة التي تم الحصول عليها في مجال التحريج وإعادة التحريج إلى عوامل عدة، لا سيما وضع آليات تيسر الوصول إلى الموارد المالية، وفرض أسعار مجزية على المنتجات، واستعمال تكنولوجيات الحفظ. واستحدث إصلاح السياسات في مجال الغابات أمرين اثنين: ١٠ وضع خطط لإدارة الأحراج<sup>(٢)</sup>، ٢٠ واعتماد نظم لمنح الشهادات وإصدار العلامات في مجال الحراثة.

٦٠ - أما في أفريقيا وفي كثير من مناطق العالم الأخرى، فيلاحظ التخلي التدريجي عن التدبير الإداري والمركزي للموارد الطبيعية لإشعار المجتمعات المحلية بالمسؤولية<sup>(٣)</sup>. وقد أفضت سياسات اللامركزية هذه إلى نقل الاختصاصات إلى المجتمعات المحلية في مجال إدارة الموارد الطبيعية حسب نماذج مختلفة. ويبين هذا التطور أهمية الرهانات المتعلقة بالحصول على الموارد الطبيعية والرقابة عليها في سياق يتسم بدورات جفاف متكررة وبالتزايد المستمر للطلب على الموارد الطبيعية قصد تلبية احتياجات السكان المعنيين. وتفرض فكرة حق الرقابة على الموارد الطبيعية، المشار إليها في أحد التقارير، نفسها خاصة أن القيمة التجارية لهذه الموارد مرتفعة في نظر سكان المناطق الريفية الحافة الذين يرون فيها غالباً نقطة التقاء أنشطتهم الاقتصادية.

٦١ - وفي هذا السياق، يجب أن يُترجم نقل سلطة الرقابة على الموارد الطبيعية إلى المجتمعات المحلية إلى توسيع الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات مختلف فئات الجهات الفاعلة بغية إيجاد وعي عام بنمط حيازة الموارد الطبيعية.

٦٢ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، تتباين كثيراً من بلد لآخر التوجهات ونطاق السياسات في مجال لامركزية إدارة الغابات. بيد أن الملاحظ أن عملية اللامركزية على مستوى المنطقة بكاملها تتعزز وأن لمستويات القرار المحلية إمكانية المشاركة أكثر فأكثر في نمط إدارة الموارد الطبيعية.

---

(٢) يطرح تنفيذ النهج القائم على المشاركة في إطار خبرات إدارة السلاسل الجبلية الحرجية العديد من التحديات. ومن بين التحديات الرئيسية امتلاك الجهات الفاعلة المعنية عملية الإدارة. وتبين التجارب الجارية في بعض المناطق أن طابع المشاركة في عمليات وضع خطط الإدارة وهي أكثر منه واقعي ذلك أن هذه الخطط محددة سلفاً، ما يعني أن المشاورات مع السكان لا تتعلق بتوجهات الخطة وقواعد اللعبة التي ينبغي احترامها، وإنما فقط بشروط ممارسة ما يُسمح به وبالعقوبات التي تُفرض على مخالفة القواعد المحددة.

(٣) أدت مشاريع الحراثة دوراً أساسياً في هذا التطور العام لممارسات إدارة الموارد الطبيعية بانتهاجها نمطاً أكثر أخذاً باللامركزية وأفضل إدماجاً على مستوى القاعدة الشعبية. وكان فشل استراتيجيات التدخل التي تتمحور أساساً على أنشطة الحراثة والتي تعطي الأفضلية لبرامج إعادة التحريج تحت رقابة الدولة وراء اعتماد إجراءات جديدة تقوم على إحاطة أشمل بالموارد في المناطق الريفية. وسمحت هذه العملية الانتقالية لمشاريع الحراثة باعتماد نظرة جديدة لمشاكل إدارة الموارد الطبيعية تراعي في آن واحد تطور النظم البيئية ونظم الإنتاج.



واو- وضع نظم للإنذار المبكر بشأن الأمن الغذائي والتنبؤ بالجفاف

٦٣- فيما يتعلق بهذا المجال المواضيعي من الإعلان، تشير التقارير المقدمة بإيجاز إلى أهم المبادرات الجارية والتقدم المحرز والصعوبات والاحتياجات.

٦٤- ولم تبذل البلدان الأفريقية جهوداً لا يُعتدّ بها لوضع نظم للإنذار المبكر، إلا في حالات نادرة. بيد أن مكتسبات سجلت على المستوى الإقليمي، مثل قرار إنشاء مرصد للجفاف والتصحر على صعيد بلدان اتحاد المغرب العربي واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وفي حالة بلدان الساحل بالذات، تسعى نظم الإنذار القائمة إلى إزالة المعوقات المرتبطة بتعدد النهوج المعتمدة من مختلف الأطراف. وفي هذا الصدد، تشارك وكالات التعاون المتخصصة في تعزيز نظام متكامل يتأسس على المزاوجة بين منهجيات التحليل والأدوات القائمة لتوفير إطار متسق على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة التكيف مع مميزات مختلف المناطق دون الإقليمية.

٦٥- وفي آسيا، سمحت إقامة شبكات إقليمية بتعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية في إطار تدعيم القدرات ووضع نظم فعالة للإنذار المبكر. وبفضل هذه الشبكات المواضيعية، من الممكن استثمار الخبرات المكتسبة في المنطقة، وأيضاً الاستفادة من الممارسات الناجحة. ويُعتبر من الضروري مراعاة المعارف المحلية وربطها بالنظام الحديث في مجال المعلومات والاتصالات.

٦٦- وفي منطقة شمالي المتوسط، توجد العديد من قواعد البيانات عن الموارد الزراعية وتخطيط استخدام الأراضي والظروف الاجتماعية الاقتصادية. ويستفاد من هذه القواعد في وضع نظم للإنذار المبكر بغرض التنبؤ بدورات الجفاف. ويمر تحسين فعالية نظم الإنذار المبكر هذه، بالضرورة، بتوحيد قواعد البيانات التي لا تزال مشتتة.

٦٧- وشاركت معاهد البحوث في معظم مناطق العالم في تحسين نظم جمع البيانات وتحليلها بفضل استعمال الاستشعار من بُعد ونظم المعلومات الجغرافية. وإضافة إلى اللجوء إلى التصوير بالسواتل وإلى التكنولوجيات المتطورة في مجال معالجة البيانات، انصبت الجهود على توسيع نطاق عمل نظم الإنذار بحيث تؤخذ في الحسبان الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي.

٦٨- ومهما كانت هذه المكتسبات مهمة، فإنها لا يجب أن تنسينا استمرار وجود قيود ترتبط بكون النهوج التي تستعملها معاهد البحوث لا تراعي في كثير من الأحيان إمكانيات تعميم أو إسقاط المعارف المتولدة. وتشير العديد من البلدان إلى الاحتياجات الكبيرة في مجال تعزيز القدرات في هذا الميدان وتيسير الحصول على المعلومات العلمية الموجودة.

زاي- رصد التصحر وتقييمه

٦٩- يظل التقدم في هذا المجال في أفريقيا متواضعاً، لكنه أشير إلى أن أحد أهم الأهداف التي تتوخاها برامج العمل الوطنية يتعلق بتحديد الإجراءات التي تسمح بمراعاة التحولات التي تؤثر في كل من الوسط الطبيعي

والسياق الاجتماعي الاقتصادي بواسطة التكييف المستمر المتأسس على التقييم المنتظم. فبعض البلدان أدرجت في برامج عملها الوطنية أساليب للمتابعة/للتقييم تسمح بالتحقق من اتساق إجراءات مكافحة التصحر إجمالاً وتقييم أثرها وتحديد التدابير الرامية إلى تصحيح مواطن ضعف العمليات الجارية و/أو تعزيز مكتسباتها. ولم تضع بلدان أخرى بعد نظاماً مخصصة لرصد التصحر، لكنها تستغل بالأحرى البيانات المستمدة من متابعة مسألتي الفقر والمجاعة، وكذا المعلومات المقدمة من مراكز الأرصاد الجوية أو مؤسسات بحوث أخرى. وفي هذه الحالة، تُطرح عموماً مشكلة تنسيق نظم جمع البيانات وتوحيدها.

٧٠- أما في أوروبا الوسطى والشرقية، فأغلب البلدان منكبة على عمليات تحديد مؤشرات متابعة التصحر وتقييمه. وعند وضع البلدان مؤشراتهما، تشير إلى أنها تلتزم التقيد بأرفع المعايير في مجال المتابعة البيئية. وهي تسعى إلى حشد الخبرات المتاحة داخل الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات المتخصصة في مجال متابعة/تقييم تدهور الأراضي. وتمتلك المنطقة كمّاً كبيراً من المعلومات لكن ذلك لم يسمح بعد بوضع أطر متكاملة للتقييم البيئي.

٧١- وفي آسيا، سمحت المبادرات المتخذة على مختلف المستويات (الوطني ودون الإقليمي والإقليمي) بإنشاء قواعد بيانات مهمة، كما أن تنسيق إجراءات متابعة/تقييم التصحر متقدم جداً. وتجري مناقشات لوضع إطار مرجعي يستعمل بوصفه نوعاً من الدليل بغية متابعة تطور مكافحة التصحر.

٧٢- وفي شمالي المتوسط، وضعت العديد من البلدان قواعد بيانات خاصة بها في مجال رصد تردّي الأراضي. وتبذل الجهود لتوحيد قاعدة بيانات لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وتجدد بعض المشاريع التي يُضطلع بها حالياً في البلدان أو المناطق النموذجية في وضع خرائط للهشاشة بخصوص تردّي الأراضي أو خطر تردّيها. كما يمكن الإشارة إلى أن بعض الجهود تبذل من أجل تحسين إدراج المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في السيناريوهات المتعلقة بمخاطر التصحر.

٧٣- وفي الأغلبية الساحقة من الأقاليم التي توجد بها مناطق قاحلة، وشبه قاحلة، وجافة شبه رطبة، تتجلى بعض مواطن الضعف الرئيسية لنظم المتابعة/التقييم في كونها لم توضع دائماً على أساس أمثلة الأساليب القائمة. وتتلخص الاختيارات التي يؤخذ بها عموماً في تحديد طرائق عمل أساليب المتابعة/التقييم انطلاقاً من إطار فردي، وفي وضع نظام للتقييم على أساس معايير غير شاملة، في العديد من الحالات.

٧٤- وتعترف العديد من البلدان النامية المتضررة بأن وجود أسلوب مناسب لرصد الجفاف والتصحر وتقييمهما يساعد على حسن مواجهة المخاطر المتعددة مثل انعدام الأمن الغذائي وتكرار الجفاف وغيره من الكوارث مثل الفيضانات وحرائق الغابات وانجراف التربة. ويمكن أن تقوم لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر، ومشروع تقييم تردّي الأراضي في المناطق الجافة الذي تنسقه الفاو بدور رئيسي في هذا الصدد، فيما يبدو، بمساعدة تلك البلدان على توحيد طرائقها في مجال رصد التصحر وتقييمه طبقاً للمعايير المعمول بها.

٧٥- وتشير التقارير المقدمة من العديد من البلدان أيضاً إلى وجود حاجة إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية بغرض إزالة المعوقات المتعددة مثل ضعف بيانات التحديد الكمي المتاحة بخصوص تدهور الموارد الطبيعية، وتشتت

هذه البيانات، وصعوبة الحصول على المعلومات الموجودة، واستعمال تصنيفات ومقاييس متغيرة، وانغلاق المؤسسات التي تمتلك المعلومات.

#### حاء- ملاحظات واستنتاجات

٧٦- التقارير المقدمة ليست دائماً جد مفصلة بخصوص التدابير المتخذة لتنفيذ مجالات العمل الاستراتيجية المنصوص عليها في إعلان بون. بيد أنه يتبين بوضوح من هذه التقارير أن مكافحة التصحر، لا سيما في علاقتها بهدف الحد من الفقر، باتت تعتبر إحدى الأولويات في البلدان النامية المتضررة.

٧٧- وتتسم القضايا المواضيعية السبع التي تم تحليلها بالأولوية لدى جميع البلدان المتضررة، التي تعترف بأن جهوداً تُبذل لإدراج هذه الأولويات في استراتيجياتها الوطنية في مجال التنمية. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن بعض المجالات مثل مصادر الطاقة المتجددة ورصد التصحر وتقييمه تستحق المزيد من التفصيل في التقارير المقبلة.

٧٨- وفي هذا الصدد، وبغرض القيام بتحليل معمق لكل مجالات العمل الاستراتيجية، ربما كان من المستصوب عدم النظر سوى في عدد محدود من مجالات العمل في كل دورة من دورات مؤتمر الأطراف. إن ذلك يسمح للبلدان المعنية بتقديم تقارير أكثر تفصيلاً.

٧٩- وقد يرغب مؤتمر الأطراف أيضاً في مراعاة كون برامج العمل الإقليمية، في معظم المناطق، وضعت قضايا مواضيعية ذات أولوية في شكل شبكات. وتتعلق هذه البرامج المواضيعية بنفس المجالات المحددة في إعلان بون. إذن، فالمصلحة تقتضي بحث التقدم المحرز على مستوى برامج العمل الإقليمية، أيضاً، بالاقتران بالبرامج التي ترمي إلى تحسين تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.

#### **رابعاً- التوجهات الموصى بها لتعزيز تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية والمساهمة في تنفيذها بفعالية**

٨٠- في نهاية شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥، استكمل نحو ٧٩ بلداً وضع برنامج عمله الوطني. بيد أنه لم يُشرع في تطبيقها عملياً، في العديد من الحالات، إلا منذ عهد قريب، لا سيما فيما يخص مجالات العمل الاستراتيجية المنصوص عليها في إعلان بون.

٨١- إن الصعوبة الرئيسية التي تشير إليها البلدان النامية المتضررة في أغلب الأحيان هي نقص الموارد المالية. فالموارد التي تحشدتها هذه البلدان من أموالها الخاصة، وإن كانت آخذة في الازدياد، تظل محدودة ولا مجال لمقارنتها بحجم الأعمال المتوقعة. وحسب هذه البلدان نفسها، يبدو أن بعض أهم شركائها في التعاون لا يزالون لا يعيرون مكافحة التصحر الأهمية اللازمة. وفي هذا السياق، بعث تحديد ترددي الأراضي - التصحر وإزالة الغابات بشكل أساسي - بأنه مجال من مجالات عمل مرفق البيئة العالمية كثيراً من الأمل في البلدان النامية المتضررة. بيد أن هذه البلدان تؤكد على أن الموارد التي أتاحت لتردي الأراضي في الدورة الثالثة لمرفق البيئة العالمية كانت محدودة. وسيكون تخصيص موارد كبيرة في إطار الدورة الرابعة لمرفق البيئة العالمية مؤشراً مهماً على تعهد المجتمع الدولي المتجدد بأن يدعم بشدة تمويل المشاريع ذات الأولوية التي تتعلق بمكافحة التصحر وتردي الأراضي.

٨٢- كما أن المبادرات الحديثة التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي تشير إلى الاهتمام المتزايد بالمسائل المرتبطة بمكافحة التصحر في علاقته بمكافحة الفقر. وأعرب عن الأمل أن تضع مؤسسات أخرى للتعاون في مجال التنمية سياسات أو أن تُعزز سياساتها القائمة من أجل اتخاذ تدابير حازمة في ميدان مكافحة التصحر.

#### ألف- توفير موارد مالية كبيرة وأشكال أخرى من الدعم للبلدان النامية الأطراف المتضررة

٨٣- رغم الإجراءات المتعددة التي تمت لدى وكالات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، توضح معظم البلدان الآسيوية المتضررة أنها لم تتلق سوى دعم مالي محدود جداً من أجل وضع الأنشطة ذات الأولوية المنصوص عليها في إعلان بون موضع التنفيذ، وهي الأنشطة التي تم تحديدها أيضاً بوصفها أولويات في برامج عملها في مجال مكافحة التصحر.

٨٤- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، لوحظت صعوبات مشابهة في حشد الأموال الرامية إلى دعم تنفيذ مجالات العمل ذات الأولوية.

٨٥- وتفسر هذه الصعوبات أيضاً جزئياً بكون العديد من البلدان المتضررة لا تدرج دائماً مسألة مكافحة التصحر وتردي الأراضي ضمن الأولويات التي يجب أن يدعمها مالياً شركاؤها في التعاون. وتُختزل مكافحة الفقر في كثير من الأحيان في الاختيار من بين الطوارئ المتعددة، مع مراعاة الموارد المالية المتاحة. وفي هذا السياق، يجدر بالعديد من صناعات القرار السياسيين على المستوى الوطني وضع مكافحة التصحر/تردي الأراضي في عداد الإجراءات العاجلة التي ينبغي اتخاذها على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. ولعلمهم يعززون على النظر في هذا الخيار لو أظهر شركاؤهم في التنمية استعداداً لتمويل مجالات عمل استراتيجية مثل المجالات المحددة في إعلان بون.

٨٦- وفي أفريقيا، تشدد العديد من البلدان على رغبتها في تحسين فعالية آليات تمويل عمليات إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المحلية (الائتمان الريفي وصناديق الاستثمار القروية وتخفيضات الضرائب والرسوم المفروضة على استغلال الموارد الطبيعية وغير ذلك). وفي هذا السياق المتسم بتوزع الجهات الفاعلة، يمكن أن تزداد فعالية حشد الموارد المالية بواسطة تعزيز الآليات القائمة في مجال جمع وتنسيق مختلف المساهمات. ويبدو أن هذا المنظور أفضل من المنظور المتمثل في إنشاء صناديق وطنية للتنمية لأن البلدان تعاني صعوبات في تفعيل هذه الآليات كما يجب.

٨٧- ولتيسير حشد الموارد المالية، لا بد من إدراج أنشطة مكافحة التصحر في الاستراتيجيات الوطنية وبرامج التعاون مع الشركاء في التنمية على نحو أكثر انسجاماً ومنهجية.

٨٨- كما يجب أن يندرج في هذا المنظور رفع مستوى الاستثمار في القطاعات المعنية بمكافحة التصحر. وانطلاقاً من هذا المنطق، يمكن أن يكون تشجيع الأنشطة الريفية ذات المردودية المالية على الأجل القصير أو المتوسط تدبيراً محفزاً للمتعهدين من القطاع الخاص على الصعيد الوطني.

باء- تعزيز حشد أموال جديدة وإضافية

٨٩- لما كانت مكافحة التصحر رهاناً كونياً، طالب العديد من البلدان النامية التي تنتمي إلى مجموعة تجمع بينها مصالح مشتركة (أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي) منذ أمد بعيد بوضع آليات جديدة تمول البلدان المتقدمة معظمها. ويمكن تفسير وضع مجال عمل يتعلق بمكافحة تردي الأراضي في إطار مرفق البيئة العالمية بأنه استجابة لهذا المطلب. ويتمثل طموح البرنامج التنفيذي 15 لمرفق البيئة العالمية في دفع جهود التخطيط المتكامل لاستغلال الأراضي، في إطار برامج العمل، وذلك بالمزاوجة المنطقية بين تلبية الاحتياجات وضرورة الحفاظ على النظم البيئية. ولاغتنام الفرص التي يتيحها هذا البرنامج التنفيذي، تتجه العديد من البلدان صوب تعزيز الشراكات دون الإقليمية والمتعددة الأطراف وكذا صوب تعزيز التعاون عبر الحدود على إدارة الموارد المشتركة. وفي الوقت نفسه، تلتزم بتدعيم قدراتها في مجال وضع وتنفيذ المشاريع طبقاً لمتطلبات مرفق البيئة العالمية. لكن يحتمل أن يكون لتلك الجهود، كما أشير أعلاه، أثر محدود إن لم يُوفر ما يكفي من موارد في إطار الدورة الرابعة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية التي تناقش حالياً.

جيم- تشجيع حشد الأموال من القطاع الخاص والمصادر غير الحكومية الأخرى

٩٠- يتطلب الالتزام بتعزيز جهود مكافحة التصحر العمل على توسيع قاعدة تمويل برامج العمل بتجاوز الآليات التقليدية (المساعدة الإنمائية الرسمية والميزانيات الوطنية). وفي مرحلة تنفيذ إعلان بون التي تستهل في نهاية العام ٢٠٠٥، يمكن للأطراف، إن رغبت في ذلك، استكشاف جميع إمكانات التمويل المبتكرة المتاحة، بما فيها التعاون اللامركزي وإشراك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في مفاوضات الديون بتدابير لحفظ الطبيعة وتطوير تجارة انبعاثات الكربون.

٩١- وفي بعض البلدان، وضعت أسس البحث عن التمويل من القطاع الخاص، مثلما حصل في جنوب أفريقيا حيث سمحت نتائج دراسة تتعلق بتحديد المتربعين المحتملين الراغبين في تعزيز استدامة البيئة وتحسين ظروف معيشة السكان بوضع آليات لحشد الموارد المالية لدى الشركات الخاصة بغية دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية.

٩٢- وفي أمريكا اللاتينية أيضاً، أفيد بأن مؤسسات عامة أقامت اتصالات مع شركات استخراج المعادن الموجودة في المنطقة لاستكشاف سبل الاستثمار دعماً للأولويات المحددة في منطقة بونا أمريكانا (Puna Americana). ففي حالة نيكاراغو بالتحديد، سمح التمويل الحافز الذي تم الحصول عليه باستهلال مبادرة يساهم فيها العديد من الشركاء وترمي إلى تحديد مقترحات ملموسة لتقديم الخدمات البيئية باستهداف تجارة انبعاثات الكربون بوجه خاص. وهناك مبادرة مشابهة حالياً في إطار مشروع مشترك بين بيرو وإكوادور بغرض حشد التمويل في سوق الكربون.

٩٣- وعلى الجملة، فقد أحرز تقدم حقيقي لكنه محدود في مجال حشد التمويل. فالجهات الفاعلة والمؤسسات في البلدان المتضررة لم تتمكن بعد من اعتماد تدابير مبتكرة وجذابة للاستثمار على الأجلين المتوسط والطويل في مناطقها القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة.

٩٤ - ويتبين تماماً أن مسألة تمويل أنشطة اتفاقية مكافحة التصحر هذه تظل شرطاً مسبقاً لا غنى عنه، لكنه ليس كافياً. فتجربة التنمية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية في بعض البلدان تظهر أن التنفيذ الناجح لمجالات العمل الاستراتيجية يتوقف في معظمه على بعض العوامل مثل فعالية آليات التنسيق والقدرة الكبيرة على التنظيم.

#### دال- تيسير حصول البلدان الأطراف المتضررة على التكنولوجيات والمعارف والدراية العملية الملائمة

٩٥ - تدرك البلدان النامية المتضررة الأثر الكبير الذي يمكن أن يحدثه استعمال التكنولوجيات الملائمة على عملها في مجال مكافحة التصحر. فبعض البلدان النامية المتضررة (البرازيل والصين والهند) نجحت في التحرر من هذا القيد، إذ انتقلت من مستورد للتكنولوجيات إلى مصدر لها، وهي أيضاً من بين البلدان التي تقوم بأعمال كبرى محققة نتائج جد مقنعة في مجال مكافحة التصحر.

٩٦ - وفي أفريقيا، أفيد بإحراز تقدم في مجال تحسين التقنيات الزراعية. فالجهود المبذولة في مجال البحوث لا ترمي فقط إلى زيادة إنتاجية نظم الفلاحة، بل أيضاً ضمان استمرار الزراعة بتعزيز نظم الإنتاج المنسجمة مع النظم البيئية شبه القاحلة والقاحلة. وفي هذا الإطار، أولي اهتمام خاص لتقنيات الري وتشجيع زراعة المحاصيل الملائمة واستصلاح الأراضي. وتسعى بعض البلدان أيضاً إلى تطوير البستنة والحراثة الزراعية. وتجري بلدان أخرى تجارب في مجال تحسين إنتاجية المنتجات الحراجية وجودتها.

٩٧ - وأجرت العديد من بلدان شمالي المتوسط جرداً للتقنيات التقليدية لزراعة الزيتون وحماية المصاطب القديمة وترميم نظم الري القديمة. وتشدد التقارير على ضرورة تنظيم جميع المؤسسات، التي تمتلك معلومات عن الموارد الطبيعية، في شبكة بغية استثمار المعلومات المتاحة في أشكال تتلاءم مع احتياجات مختلف المستعملين.

٩٨ - وفي آسيا، كما هي الحال في أفريقيا، انصبت الجهود أيضاً على وضع شبكات مواضيعية مرتبطة ببرنامج العمل الإقليمي لمكافحة التصحر. وفي أمريكا اللاتينية والكاربي، تعمل البلدان أيضاً على وضع هذه الشبكات التي تسمح بإدارة فضاءات تبادل المعلومات والمعارف في بعض مجالات العمل الاستراتيجية. واتخذت تدابير بمساعدة وحدات تنسيق إقليمية ليس لحصر الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة في مجال مكافحة تردي الأراضي فقط، بل لضمان نشر المعلومات المجمعة أيضاً.

### **خامساً- الاستنتاج العام والتوصيات**

٩٩ - أرادت الأطراف، باعتمادها الإعلان بشأن التعهدات الملزمة الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات المعقودة بموجب الاتفاقية، أن تشدد على المكانة المحورية التي تتبوؤها مكافحة التصحر والعلاقة الوثيقة مع مبادرات دولية مهمة ترمي إلى الحد من الفقر وتوفير بيئة مؤاتية. وبالتالي، يجدر أيضاً اعتبار هذه المجالات الاستراتيجية بأنها إجراءات أساسية تساهم مباشرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠٠ - لقد مرت خمس سنوات على اعتماد الإعلان بشأن التعهدات الملزمة الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات المعقودة بموجب الاتفاقية، الذي حُدد آخر أجل له في ٢٠١٠. وقد راعى هذا التقييم الأولي أهم العبر المستخلصة

من عمليات مشاهدة جرت في إطار الدورات السابقة لمؤتمر الأطراف ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. واعتمدت توصيات بغرض إزالة بعض المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ إعلان بون بفعالية.

١٠١- وتشدد التقارير التي تم تلقيها من الأطراف والمنظمات الدولية، وكذلك تقارير الأمم المتحدة، على الإنجازات المهمة في تنفيذ إعلان بون. بيد أن الصعوبات تظل كثيرة وتتعلق بمجالات متنوعة مثل تنسيق مراكز القرار، وتنسيق مستويات التدخل المؤسسية، واختيار الأولويات في مجال التنمية، ورهانات مكافحة التصحر، والتمكن من الأدوات التقنية الملائمة للمناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، وشروط توفير الموارد المالية، وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في الميدان.

١٠٢- ولتحقيق الأهداف المحددة في الإعلان بالكامل، يبدو من الضروري تحديد أساليب لتكثيف مجالات العمل الاستراتيجية المأخوذ بها والاتفاق على المبادئ التوجيهية التي ينبغي اتباعها وفقاً لروح الاتفاقية ونصها.

١٠٣- وقد ترغب الأطراف من ثم في اغتنام مناسبة بحث التقرير المرحلي المتعلق بتطبيق الإعلان بشأن التعهدات الملزمة الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات المعقودة بموجب الاتفاقية للتداول بالخصوص بشأن فائدة تحديد أهداف مرحلية. وتظل الغاية المتوخاة تعبئة جميع الجهات الفاعلة المعنية أو المهتمة بواسطة التشاور ودون إلزام، بما فيها البلدان المتضررة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية وغير الحكومية، وكذلك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص.

١٠٤- وفي هذا المنظور، يرجى من الأطراف مراعاة العوامل التالية عند مداولاتها في أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف:

(أ) على الصعيد المؤسسي، تشجيع البلدان المعنية على توسيع اختصاصات هيئاتها الوطنية للتنسيق تلبيةً للمتطلبات الجديدة، المستمدة من تنفيذ برامج العمل الوطنية، بفعالية أكبر؛

(ب) يكشف الوضع الحالي لعملية اتفاقية مكافحة التصحر ما لا يقل عن ثلاث فئات من البلدان المتضررة. فأما الفئة الأولى فتشمل البلدان التي استكملت برامج عملها الوطنية بحلول نهاية التسعينات. وتحتاج بعض هذه البلدان إلى دعم من أجل تحديث تلك البرامج وتنفيذ مجالات عملها ذات الأولوية. وأما الفئة الثانية فتتضمن البلدان التي استكملت برامج عملها الوطنية مؤخراً. وهذه البلدان تحتاج هي الأخرى إلى دعم مهم لكي تنتقل دون إبطاء من مرحلة وضع برامج عملها الوطنية إلى مرحلة تنفيذها. وأما الفئة الثالثة فتشمل جميع البلدان المتضررة التي لم تستطع استكمال برامج عملها الوطنية في عام ٢٠٠٥. وهذه الفئة أيضاً تحتاج إلى دعم من شركائها الرئيسيين للسماح لها باستكمال برامجها في أقرب وقت ممكن وطبقاً للتوجهات المعتمدة في الاتفاقية؛

(ج) يبين تحليل حالة تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية أيضاً أنه بسبب ضعف القدرات البشرية والمالية، لا تملك العديد من البلدان إمكانات تقديم معلومات مفصلة ومكتملة بانتظام إلى مؤتمر الأطراف عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان بون. وفي هذا السياق، قد ترغب الأطراف في أن تحدد لكل دورة من دورات مؤتمر الأطراف القادمة عدداً معيناً من مواضيع البحث من بين تلك التي تدخل ضمن مجالات العمل الاستراتيجية المقررة للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠؛

(د) يجب أن تراعي المتابعة المنتظمة لتنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية أيضاً بعض العوامل الخارجية التي تؤثر مباشرة في البلدان النامية. وفي هذا المضمار، تكتسي العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة أهمية كبيرة في جهود تفعيل أنشطة القطاع الزراعي في البلدان النامية المتضررة من التصحر؛

(هـ) تستحق بعض مجالات العمل الاستراتيجية، مثل وضع نظم الإنذار المبكر أو رصد التصحر وتقييمه، اهتماماً خاصاً نظراً إلى أهميتها سواء من حيث الأمن الغذائي أو وجاهة اتخاذ القرارات على المستوى العالمي؛

(و) تمثل مجالات العمل الاستراتيجية السبعة المحددة في الإعلان بشأن التعهدات الملزمة الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات المعقودة بموجب الاتفاقية مجالات نشاط تتطلب استثمارات مالية كبيرة. ومن المرغوب بالتالي أن تولى جميع المبادرات الحالية في مجال تمويل برامج مكافحة التصحر اهتماماً خاصاً للمشاريع المتعلقة بأحد مجالات العمل الاستراتيجية هذه؛

(ز) من المرغوب أن تدعم مؤسسات مرفق البيئة العالمية شبكات البرامج المواضيعية الإقليمية لاتفاقية مكافحة التصحر التي تساند مجالات العمل الاستراتيجية؛

(ح) المبادرات العديدة، الرامية إلى إيجاد أطر استراتيجية لدعم تنفيذ الاتفاقية، مشجعة جداً، وإن كان من الضروري أن تسهل مؤسسات التعاون في مجال التنمية التي اتخذت هذه المبادرات الحصول على الموارد مستلهمةً المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية (التشاور والنهج المتكامل والمشاركة) ومنسقةً هذه الأدوات بواسطة الاستراتيجيات القائمة في مجال الحد من الفقر؛

(ط) وبالمثل، تفتح التدابير المعلن عنها على الصعيد الدولي بخصوص إلغاء ديون البلدان النامية باب مناقشة إعادة توزيع الموارد المالية المتأتية من ذلك من أجل تنفيذ المجالات ذات الأولوية في مجال مكافحة التصحر تنفيذاً فعالاً، على أن تجري تلك المناقشة بدون شروط مسبقة؛

(ي) وختاماً، لما كان يُعترف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بأنها أداة تساهم في تحقيق هدف القضاء على الفقر، من المناسب النظر في مستوى الاستثمارات لإدارة الموارد الطبيعية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة بوصفها مؤشراً مهماً على التنمية.